المقدمــة

تمهيـد:

المحاسبة علم يهتم بالأحداث الاقتصادية من حيث تحديدها وقياسها وتسجيلها بالدفاتر وتوصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين منها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة .

إن اختلاف وتباين متطلبات المستخدمين نسبة لتعددهم يصعب معها تقديم بيانات تشبع حاجات كل فرد منهم والتقارير المالية تقدم معلومات لتفي بحاجاتهم .

لابد من إزالة الفوارق والتباين في إعداد التقارير المالية ليتمكن المستخدمين من دراستها وتحليلها لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم لغرض قياس أداء المنشأة وتطويرها ومقارنتها والحكم عليها ، فظهرت الجمعيات المهنية التى تضع أسساً ومعايير تنظم إعداد التقارير المالية على النطاق الاقليمى أو القومي أو الدولي بغرض تضيق الاختلافات في التقارير المالية .

إن ظهور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بصفتها مؤسسات حديثة نسبياً لها مفاهيم خاصة فيما يتعلق بمفهوم المال من حيث الموارد والاستخدامات من منظور اسلامى حدا بها لان تنشئ هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ثم معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء، وكان اول اصدار للهيئة هو معيار العرض والافصاح العام فى القوائم المالية للمصارف بالشراء ، والاداء المالى لهذه المؤسسات لايرتبط باداء وتوظيف الاموال انما يرتبط بالمتعاملين معها وقدرتهم على المقارنة واتخاذ القرارات المناسبة لمتابعة النشاط الاستثمارى بصفة خاصة والاقتصادى بصفة عامة .

اهمية البحث :-

يمثل القطاع المصرفي أهم القطاعات في النشاط الاقتصادي وذلك لما له من اهمية كبرى على الاقتصاد الوطنى وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الانتشار الجغرافى ومنح التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفق الصيغ الاسلامية المتبعة .

وتكمن اهمية هذه الدراسة فى دراسة صيغ التمويل المطبقة الآن من منظور فقهى ،ومدى ملائمة البيانات وطرق عرضها والافصاح عنها فى القوائم المالية ولما لها من ضرورة واهمية فى تنمية الارث النظرى للمصارف الاسلامية مع ضرورة وحود تاصيل محاسبى يعكس التجربة ، اضافة على تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء مع عرض المشاكل التى واجهت التطبيق ومقارنة الاداء فى المصارف لمعرفة مدى الافصاح عنه فى القوائم المالية لخدمة المتعاملين ولتحديد كفاية الاداء المصرفى .

مشكلة البحث :-

أساليب العرض والإفصاح فى القوائم المالية للمصارف هى الوسيلة للمقارنة بين المصارف من خلال البيانات التى تساعد على تقوم ادائها ، وتكمن مشكلة البحث فى معرفة مدى تطبيق معيار المرابحة والمرابحة لامر بالشراء فى المصارف واثره على القوائم المالية من خلال الاجابة على الاسئلة التالية التى تلخص مشكلة البحث :-

- هل التقارير المالية تفئ باحتياجات مستخدميها ؟
- هل توجد صعوبات فى تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء بالمصارف ؟
- هل هناك قابلية للفهم والاستيعاب لمستخدمى القوائم المالية تتيح لهم سهولة المقارنة والتقييم بين المصارف عند تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء ؟

اهداف البحث :-

يسعى هذا البحث للتعرف بصفة عامة على مدى تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء بالمصارف العاملة بالسودان من خلال الاتى :-

- اهمية معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء .
- مدى تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء.
- مدى استفادة مستخدمى القوائم المالية من معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء.

فروض البحث :-

تحقيقاً لأهداف البحث يسعى البحث لاختبار مدى صحة الفروض الاتية :-

1. قياس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد الاقتناء والافصاح عنها بالقوائم المالية .
2. اثبات ارباح بيع المرابحة والمرابحة للامر بالشراء يتم بعد سلامة راس المال ام عند سداد كل قسط على حدة .
3. تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء يؤدى لمساعدة مستخدمى القوائم المالية فى اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف الاموال .
4. تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء يؤدى الى سهولة المقارنة بين المصارف المختلفة وقياس كفاية الاداء .
5. تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء يزيد من كفاية الاداء فى المصارف .

حدود البحث :-

- الحد الزمنى : يقتصر على دراسة المعلومات المجمعة عن تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للامر بالشراء للفترة (2005م- 2007م) .
- الحد المكانى : دراسة حالة بنك الشمال الاسلامى - الخرطوم .

منهج البحث :-

- يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التأريخي ، وذلك فى اطار جمع وتحليل البيانات من واقع المصادر الثانوية والاولية .

هيكل البحث:

إشتملت الدراسة على أربعة فصول تناولت استعراض منهجية التقارير المالية ومعايرها المحاسبية التي تحكم اعدادها وعرضها والإفصاح العام فيها. والإتجاهات النظرية لمعيار المرابحه والمرابحه للأمر بالشراء بجانب إختبار مستويات تطبيق المصارف لمعيار المرابحه والمرابحه للآمر بالشراء بالإضافة إلى النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة :-

لاتوجد دراسات سابقة فى هذا المجال بل هناك دراسات تناولت بعض جوانب هذا البحث متمثلة فى الاتى :-

دراسة محمد سالم محمد خير سعيد ، 2001م [1] :-

تناولت الدراسة كفاءة التمويل بالمرابحة فى المصارف السودانية دراسة تطبيقية (93-1999م) ، واستهدفت الدراسة ابراز دور صيغة المرابحة كاهم صيغ التمويل فى النظام المصرفى الاسلامى من خلال إثبات ربحيتها العالية وقلة ومحدودية مخاطرها ومحاولة الوصول الى حلول تمكن من تقليل المخالفات التى تحدث عند التنفيذ .

وتمثلت مشكلة الدراسة فى محاولة البنك المركزي من تقليل المخالفات التي تحدث عند تنفيذ التمويل بصيغة المرابحة عن طريق الحد من العمل بصيغة المرابحة بالمصارف بدلاً من محاولة إيجاد حلول للمخالفات عن طريق وضع ضوابط وشروط تقلل منها ، وكانت فرضيات الدراسة متمثلة فى ان التمويل بصيغة المرابحة اكثر ربحية بالمقارنة بالصيغ الاخرى ، ويعد التمويل بصيغة المرابحة اقل مخاطر بالمقارنة بالصيغ الاخرى ،واتبعت الدراسة المنهج الوصفى والاحصائى .

وتوصل الباحث الى عدة نتائج اهمها :-

---

[1] 1- محمد سالم محمد خير سعيد ، كفاءة التمويل بالمرابحة في المصارف السودانية ، رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا ، 2001م .

- صيغة المرابحة هى الصيغة الوحيدة التى يكون ربحها من وجهة نظر المصرف محدداً منذ توقيع العقد مع العميل (هامش الربح مضاف الى الثمن الاول).
- مخاطر بيع المرابحة تتمثل فى المرابحة الصورية التى لم تنفذ وفق الخطوات الاساسية ولم يراعى فيها الضوابط الشرعية والمحاسبية اللازمة .
- صيغة المرابحة هى الصيغة التى نسب ربحيتها اعلى من نسب مخاطرها .

دراسة محمد عبده نعمان على ، 2001م [1] :-

تناولت الدراسة واقع تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية والاسلامية فى المصارف الاسلامية ، وعكس بعض المشاكل والصعوبات التى تواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية فى المصارف الاسلامية لم تصل درجة التطبيق الكامل ، وذلك نتيجة لعدم تحمس ادارة المصارف وتجاوبها مع معايير المحاسبية للمؤسسات المالية والاسلامية ، الامر الذى يجعل معدّى التقارير المالية يواجهون باعتراض من الادارة المشرفة عليهم عند تطبيقهم للمعايير المحاسبية ، عدم تجاوب ادارة المصارف بعقد الدورات التدريبية اللازمة للموظفين عن كيفية تطبيق المعايير المحاسبية ، عدم ملائمة النظام المحاسبى للمصارف لمتطلبات المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية فيما يختص بالدليل المحاسبى ، المصطلحات والتعاريف والتقارير الدورية والقوائم المالية ، هناك تجاوب من الجهات المشرفة على المصارف مع المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية والاسلامية ، البيئة القانونية التى تعمل المصارف من خلالها لا تقيد حرية المصارف عند قيامها بتطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات الاسلامية من خلال الدراسة توصل الباحث الى نتائج اهمها :

- ان مكاتب المراجعة غير متحمسة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية عدم قيام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية بترويج المعايير المحاسبية بالشكل المطلوب ولاتملك سلطة الزام المصارف بالعمل وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية والاسلامية ، ويختصر دور الهيئة على اعداد المعايير فقط مما يعنى الحكم عليها مقدماً بعدم التأييد والاعتراف وعدم التواصل مع المصارف لمعرفة الصعوبات التى تواجهها عند تطبيق المعايير للمؤسسات المالية والاسلامية والصعوبات التى تحول دون قيامها بعملية تطبيقها .

دراسة غازى عبدالحى بن عوف ، 2003م [2] :-

---

[1] 2- محمد عبده نعمان على ، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين وا قع الممارسة وطموح التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا ، 2001م .

تناولت الدراسة معيار العرض والافصاح العام فى القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية والاسلامية ، النظرية والتطبيق دراسة ميدانية المصارف العاملة فى السودان 1998م- 2001م .

تهدف الدراسة للتعرف على واقع تطبيق المصارف العاملة فى السودان لمعيار العرض والافصاح العام الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين للفترة من 1998م- 2001م من خلال تحديد مدى قابلية تطبيق المعيار ، وعكس مشاكل وعقبات التطبيق ، كما تهدف الدراسة لاثبات ان معلومات وبيانات التقارير المالية المنشورة للمصارف بعد تطبيق المعيار كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدمى التقارير .

مشكلة الدراسة تدور حول تحديد صعوبات ومشاكل تطبيق ومتطلبات المعيار وتحديد ما يتيحه المعيار من قابلية للفهم والاستيعاب لمستخدمى التقارير المالية ممايحقق سهولة المقارنة والتقييم بين المصارف المختلفة ، وذلك من خلال اختبار الفروض التالية :

- الفرض الاول : يبحث عن العلاقة الطردية بين معيارالعرض والافصاح وقدرة مستخدمى القوائم المالية فى اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف اموالهم .
- الفرض الثانى : يبحث فى اثبات العلاقة بين تطبيق معيار العرض والافصاح وسهولة المقارنة بين المصارف المختلفة وامكانية قياس اداء كل منها.
- الفرض الثالث : يبحث السلبية الخاصة فى عدم اتاحة معيار العرض والافصاح لمعلومات كافية وبينة لمستخدمى التقارير المالية ،
- الفرض الرابع : يبحث زيادة كفاءة الاداء فى المصارف من خلال تطبيق معيار العرض والافصاح .

اتبعت الدراسة أساليب إحصائية وصفية وتحليلية باستخدام المنهج الوصفى التحليلى والاستنباطى ومنهج دراسة الحالة ياخذ عينة عشوائية من مجتمع البحث الذى يشمل 26 مصرف عامل بالسودان ممثلة فى 5 مصارف تمثل 4قطاعات مختلفة .

وبناء على نتائج التحليل توصل الباحث لعديد من التوصيات اهمها :

- التدريب المستمر لمعدى التقارير المالية والمراجعين الخارجيين على تطبيق معيار العرض والافصاح الاسلامى .
- تصميم واعداد نموذج موحد للمصارف العاملة فى السودان وفق متطلبات المعيار حلاً لمشاكل التطبيق وتوحيد المعالجات المحاسبية .
- ايجاد الية مشتركة بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية والبنك المركزى ومجالس

---

[2]1- غازي عبدالحى بن عوف ، معيار العرض والإفصاح العام في الـ قوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية (النظرية والتطبيق) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات العليا ، 2003م .

المحاسبين والمراجعين القانونين بالسودان لمتابعة تطبيق المعيار بالمصارف السودانية .

- معالجة مشاكل التطبيق وتطوير المعيار ليستوعب كافة المعالجات المحاسبية ويلبى الاحتياجات المتعددة للمستخدمين .

دراسة : محمد الفاتح عثمان صبيرة ،2004م [1] :-

تناولت الدراسة صيغ التمويل المصرفى الاسلامى والتقليدى ، دراسة مقارنة لمصرف ابوظبى الاسلامى وبنك ابوظبى الوطنى (دولة الامارات).

استهدفت الدراسة تقويم البديل الاسلامى للتمويل القائم على نظام الفائدة وتجميع المدخرات والاموال الفائضة فى المجتمع لتشغيلها بهدف تنميتها باستخدام ادوات التعامل الشرعية من مرابحة ومشاركة ومضاربة وغيرها من الادوات ، كما تهدف الى تعميق الشعور العام بصلاحية شريعة الله عزوجل للعمل بها فى كل زمان ومكان واثبات قدرتها على التحديات والمشاكل الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعى فى التعامل بصيغتى المرابحة والمضاربة ، التعامل المصرفى بالصيغ الاسلامية يتماشى مع قيم المجتمع والتحذير من الوقوع فى التعامل الربوى .

وتمثلت المشكلة في المشاكل والمعوقات في تطبيق صيغتي المرابحة والمضاربة ، ومعوقات التمويل التقليدى فى صيغتى القروض والاعتمادات والشكوك والشبهات التى اثيرت حول صيغة المرابحة ، وذلك من خلال الفرضيات الاتية :

- اعتماد المصارف التقليدية فى مصادر اموالها على الودائع بنسبة كبيرة مقارنة مع راس مالها .
- تركز المصارف الاسلامية بصورة اساسية على التمويل بصيغة المرابحة .
- تعدد صيغ التمويل بالمصارف الاسلامية مع قلتها بالمصارف التقليدية .
- تعتمد المصارف التقليدية على القروض فى استخدام مواردهاباسعار فائدة عالية مما يعنى عدم كفاءة استثمار واستخدام الموارد .

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي ودراسة تطبيقية عملية وبعد العرض والتحليل توصل البحث الى نتائج اهمها :

- ان اساس المعاملات التى تقوم عليها البنوك التقليدية هى ربوية الهدف الرئيسى للمصارف الاسلامية هو تطبيق شرع الله فى المعاملات المالية والمصرفية لتطهير المعاملات المالية من جميع المحرمات كالربا ، وتاصيل المبادئ والاخلاق على ارض الواقع .

---

[1]- محمد الفاتح عثمان صبيرة ، صيغ التمويل المصرفي الاسلامى والتقليدي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا،2004م .

دراسة أسماء الخضر عبد الله الخضر:[1]

تهدف الدراسة للتعرف على صيغ التمويل المصرفي الإسلامي بالتركيز على صيغتى المشاركة والمرابحه ذات الوزن النسبى الكبير عند النطبيق والتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك والعميل من جراء التطبيق. كذلك تهدف للتعرف على الدور الكبير والفعال لصيغه المشاركه والمرابحه في التمويل المصرفى وآثره في تمويل المشاريع مما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع المسلم قامت الدراسه على أربعه فرضيات الفرضية الأولى تعنى باثبات كفاءة وفعالية عاليه لصيغتى المرابحه والمشاركه كما تعنى الفرضية الثانية بأن صغتين المرابحه والمشاركة توفر أحتياجات النشاط التجارى من السلع والخدمات بشرط التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية. الفرضية الثالثة تعنى بأن التمويل بالمشاركة والمرابحه أقل مخاطرة وأكثر ربحيه للمصارف أما الفرضية الرابعه تعنى بأن إستخدام غفتى المرابحه والمشاركه تقدم ضمانات من العميل مما يبعد أصحاب المشروعات الصغيرة من الحصول على التمويل. أشتلمت الدراسة على ثلاثة فصول تناولت نشأة وأهداف وخصائص المصارف الإسلامية كما تناولت الجانب النظري للمرابحه والمشاركه وتوصلت إلى نتائج وتوصيات أهمها أن التمويل بصغتى المرابحه والمشاركه يحقق أهداف البنك والعميل. المرابحه أكثر الصيغ إستخدام في المصارف وأكثر الصيغ تعثراً . صيغه المشاركه تتطلب ضمانات كافيه تحول دون تمويل اصحاب المشروعات الصغيرة. كما أوصت الدراسة بالتركيز على صيغة المشاركة.

دراسة نادية زكى عثمان عامر 2007م:[2]

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المصارف التجارية السودانية في انعاش عملية التجارة الداخلية والخارجية بالتركيز على التمويل المصرفي بصيغتى المشاركة والمرابحه ولمعرفه كفاءتها وربحيتها ومواءمتها للمصرف وللمستثمر. وذلك لابراز العقبات التي تقف في طريق نجاح التمويل بالمشاركه حيث المصارف السودانية تركز على التمويل بصيغة المرابحه نسبه لقلة العائد بالمشاركة وارتفاع نسبه المخاطر فيها.

وتتلخص فرضيات البحث في أن صيغة المرابحه أكثر الصيغ استخداماً وربحيه من المشاركة يمكن أن تمثل البديل الشرعى للتمويل بالربا وأقل ربحيه من المرابحه. وتنبع أهمية البحث في توضيح

---

[1] /أسماء الخضر عبد الله كفاءة إستخدام المرابحه والمشاركه في التمويل المصرفي بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبه الإداريه جامعة السودان للمعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات العليا 2007م.

[2]/نادية ذكى عثمان عامر – قياس وتقويم صيغتى المشاركة والمرابحه في التمويل المصرفي – بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا 2007م .

آثر النشاط التجارى في الاقتصاد القومى بالتركيز على صيغتى المشاركه والمرابحه في إنعاش حركه التجارة الداخليه والخارجية.

إعتمد البحث المنهج الوصفي التاريخي والميدانى على عينة من المصارف السودانية وأعتمد مجموعة من البيانات والمعلومات والمراجع العلمية المخصصه وتقارير بنك السودان وتقارير البنوك التي تمثل مجتمع البحث وتضم بنوك القطاع العام والخاص.

اشتملت الدراسة على أربعة فصول تشمل الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة وتمويل التجارة الخارجية وسياسات وأدوات تمويل النشاط التجاري ثم الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات.

ومن أهم نتائج الدراسة أن حجم التمويل المصرفي في ازدياد وأن أكثر الصيغ استخداماً في التمويل المصرفي صيغة المرابحه وتفضلها المصارف لسهولة التطبيق وقله المخاطر. وأهم التوصيات تأهيل إدارات الاستثمار بالمصارف حتى تكون قادرة على إعداد الدراسات الجيدة للمشاريع وتلافى المخاطر كما أوصى البحث على تشجيع التمويل بالمشاركه لكثرة ربحيته مواءمة للمصرف والمستثمر.

دراسة يحي مقدم أحمد هارون 2007م[1]:

تهدف الدراسة لمعرفة آثر تطبيق معيار العرض والأفصاح العام في القوائم الماليه للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستخدمي القوائم.

وتمثلت مشكلة البحث في تنوع الطرق والإجراءات والمعايير المتبعة لاعداد القوائم المالية للمصارف الإسلامية وعدم التزام المصارف بتطبيق المعيار ولصعوبة إتخاذ مستخدمي القوائم الماليه قرارات سليمة دون الإعتماد على معلومات مفصح عنها في القوائم والتقارير المالية. أهمية الدراسة تكمن في آثر تطبيق المعيار على مصداقية القوائم المالية وسهولة مقارنتها وترشيد قرارات مستخدمى القوائم الماليه. سعت الدراسة لاختبار ثلاثه فرضيات الأولى تمثلت في تطبيق المعيار يؤدى لمصداقيه القوائم المالية وسهولة المقارنة. والثانية في أن تطبيق المعيار يؤدي لزيادة كفاءة اداءة الإدارة والأخيرة تمثلت في أن تطبيق المعيار يساعد مستخدمى القوائم المالية في صناعة القرارات الرشيدة. استخدم البحث المنهج التاريخي والاستنباطى لوضع التصور المنطقي لفرضيات الدراسة. توصل الدارس إلى نتائج أهمها أن تطبيق معيار العرض والأفصاح العام يؤدى إلى مصداقيه القوائم المالية ويزيد من كفاءة اداء الإدارة ويساعد مستخدمى القوائم الماليه في صناعة القرارات الرشيدة. وأوصت الدراسة بضرورة إلتزام المصارف الإسلامية السودانية بإعداد القوائم المالية طبقاً للمعيار والعمل على تكثيف البرامج التدريبية والتعليمية للعاملين بالمصارف الإسلامية والتركيز في الخطط الدراسية

[1]/يحي مقدم أحمد هارون – تطبيق معيار العرض والافصاح العام بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وآثره على المستخدمين- بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلي الدراسات العليا 2007م.

بالجامعات السودانية على المعايير المحاسبية خاصة الإسلامية لتحقق لدى الخريج المعرفه الوافيه بالمعايير.

دراسة صابر مصطفى أحمد رحمة 2006م[1]:

يهدف البحث لمعرفة معوقات استخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف بالسودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي مشكلة الدراسة هي تعثر التمويل بالصيغ الإسلامية له علاقة قوية بمعوقات تطبيق صيغ التمويل وأكثر المشاكل هي عدم كفاءة العميل من حيث خبرته الإدارية والفنية وضعف الضمانات. خلصت الدراسة لوجود معوقات بتطبيق صيغ التمويل الإسلاميه في المصارف السودانية ، أهمها المصارف السودانية حديثة العهد في التعامل بصيغ التمويل الإسلامية وذلك لحداثة عهدها في بدايه الثمانيات وهذه الفترة غير كافية لترسيخ التجربة عملياً حيث تواجه الصيغ مجموعة من العقبات عند التطبيق اضافة لعدم توفر العملاء بالمواصفات المطلوبة من ناحية الأمانة والثقة والخبرة الإستثمارية ، عدم توفر الكادر البشرى المؤهل في مجال التمويل الإسلامي ، معظم الكوادر البشريه مستوعبه من المصارف التقليدية ولم تحظى بالتدريب والتعليم وفق النظم المصرفية الإسلامية. ومن أهم التوصيات الإهتمام بالكادر البشري المؤهل وعلى هيئات الرقابة الشرعية القيام بدورها كاملاً بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

تناولت الدراسات السابقة واقع تطبيق المصارف لمعيار العرض والأفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين 1998 – 2001م وعكس مشاكل وعقبات التطبيق وإثبات أن بيانات ومعلومات التقارير المالية المنشورة للمصارف تساعد مستخدمى التقارير المالية. كما تناولت الدراسات التمويل بالمرابحة في المصارف السودانية كصيغة تمويلية شرعية مضمونه الربح وقليلة المخاطر ، تكمن مخاطرها في صوريه التنفيذ وعدم إتباع الخطوات الأساسية والضوابط الشرعية. وتناولت أيضاً التمويل بصيغة المضاربة والمشاركة ومقارنتها بصيغة المرابحة بإعتبارها الصيغة ذات الوزن الكبير في التطبيق.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تتناول صيغ التمويل المطبقة في المصارف السودانية من منظور فقهى بالتركيز على صيغة المرابحه والمرابحه للأمر بالشراء والتعرف على واقع تطبيق المصارف لمعيار المرابحه والمرابحه للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ومدى قابلية تطبيق هذا المعيار وعرض المشاكل التي تواجه التطبيق والتأكد من أن بيانات ومعلومات التقارير المالية المنشورة

---

[1] /صابر مصطفى أحمد رحمة تطبيق التمويل بالصيغ الإسلامية في المصارف السودانية المشاكل والحلول- بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبه والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا 2006م.

للمصارف بعد التطبيق كافية وموثوق بها وملاءمة لمستخدمى التقارير والقوائم المالية.